الأمم المتحدة S/PV.7634

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٦٣٤

الجمعة، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد راميريث كارينيو	(جمهورية فنزويلا البوليفارية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبر مارتنس
	أوروغواي	السيد روسيللي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٠

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، للمشاركة في هذه الجلسة. باسم المجلس، أرحب بالسيد دي ميستورا الذي ينضم إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ستافان دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الأمين العام آمل في الترحيب قريبا باتخاذ القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) الذي يساعدنا جميعا في معالجة مسألة ما فتئنا نعمل عليها بصورة مشتركة على الأقل طيلة الأسابيع الثلاثة الماضية. لقد قطعنا شوطا طويلاً منذ الاجتماع الأول للفريق الدولي لدعم سورية الذي انعقد في فيينا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة، حدث الكثير. وكانت آخر إحاطة إعلامية قدمتها للمجلس في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦، وهو اليوم الذي عَلّقتُ فيه المحادثات بين السوريين في ضوء المواقف التي عبرت عنها الأطراف وبالنظر إلى عدم إحراز تقدم على أرض الواقع.

بعد ثلاثة أسابيع من ذلك، ونتيجة لجهود أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية، لا سيما الرئيسان المشاركان في فرقتي العمل اللتين شُكلتا في ميونيخ في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، تم في الأيام العشرة الأخيرة تسليم المعونات إلى زهاء ١١٠ ٠٠٠ شخص، وتم تحريك ٢٠٠ شاحنة إلى داخل سوريا لكي تصل إلى ستة مواقع. وقام برنامج الأغذية العالمي أيضا بإجراء أول اختبار لعملية إنزال جوي للمواد الغذائية في دير الزور بغية الوصول إلى منطقة يوجد فيها حوالي ٢٣٠ ٠٠٠ شخص يرزحون تحت حصار داعش.

ربما الأهم من ذلك، أن لدينا اتفاقا مؤقتا على شروط وقف الأعمال القتالية في سوريا، كما أعلن الرئيسان المشاركان، الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، في بداية هذا الأسبوع. كان من المفترض في الواقع أن يدخل وقف الأعمال القتالية في سوريا حيز التنفيذ في غضون ساعة من الآن تقريبا، أي الساعة ٠٠/٠٠ (بتوقيت دمشق). ولذلك تكتسي هذه الجلسة للمجلس أهمية خاصة في هذا اليوم وهذه الليلة اللذين نأمل في أن يكونا استثنائيين بالنسبة للسوريين. وتبعا لذلك، وبعد الإذن منكم، سأقدم للمجلس إحاطة إعلامية غير تقليدية. فبدلاً من جعل أعضاء المجلس يتابعون خطوة فخطوة عملية تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٦) الذي تسلم أعضاء المجلس بالفعل رسالة من الأمين العام مؤرخة ١٧ شباط/فبراير (S/2016/152) تتعلق بذلك، أود بالأحرى أن أركز على التطورات التي حدثت بعد اجتماع ميونيخ، وهي تطورات تتكشف جوانب عديدة منها في الوقت الحقيقي تقريبا.

نتيجة للاجتماع الذي عقده الفريق الدولي لدعم سورية في ميونيخ، أصبح لدينا الآن التزامات محددة بالوفاء بالاتفاق من جانب أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية والسوريين. وتوجد آلية متفق عليها في هذا الصدد، أي مجموعة من

الإجراءات المتفق عليها، وجدول زمني آني. لقد بدأ أعضاء مجلس الأمن من فورهم مداولاتهم بشأن مشروع قرار، وآمل، أن يؤيدوا جميع الخطوات الواردة فيه.

أود أن أقدم للمجلس فكرة عن العمل الشاق الذي سيفضي بنا إلى هذه المرحلة ما أن يعتمد المجلس مشروع القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦).

أولاً، فيما يتعلق بمسألة استمرار وصول المساعدات الإنسانية، وفرقة العمل الإنساني، فإن المجلس ملم جيدا بالإحاطات الإعلامية المفصلة عن الحالة الإنسانية الخطيرة بشكل عام في سوريا. خلال الشهر الماضي وحده، صدر تقرير الأمين العام عن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/862)، والتقرير العاشر للجنة التحقيق في سوريا (A/HRC/30/48)، فضلا عن رسالة الأمين العام المؤرخة ١٧ شباط/فبراير التي رسمت صورة مأساوية ومروعة جدا للظروف البائسة التي يعيش المدنيون في ظلها، بمن فيهم العديد من النساء والأطفال، والمرضى في المجتمعات المحاصرة في سورية – فهم يعيشون في مناطق تحاصرها الحكومة، ومناطق تحاصرها المعارضة، ومناطق تحاصرها داعش. لذلك ينبغي أن نضيف إلى الصورة المستوى غير المسبوق من التشرد الداخلي، والعدد المتزايد من السوريين الذين يشرعون في رحلة مميتة في أحيان كثيرة عبر البر والبحر التماسا للجوء والآمان في أوروبا وفي أماكن أخرى.

احتلت القضايا الإنسانية مركز الصدارة في المداولات التي أجراها مؤخرا الفريق الدولي لدعم سورية في ميونيخ والتي أسفر عنها إنشاء فرقة العمل الإنساني التابعة للفريق الدولي، وقد اجتمعت الفرقة بالفعل ثلاث مرات منذ ١٢ شباط/فبراير. إن أعضاء فريق مكتبي، بما في ذلك مستشاري الأقدم المعني بالقضايا الإنسانية، يان إيغلاند، والمكتب القُطري للأمم المتحدة في دمشق، بقيادة منسق الأمم المتحدة المقيم، يعقوب الحلو، يعملون جاهدين جنبا إلى جنب مع الشركاء المنفذين، مثل الهلال الأحمر العربي السوري، من أجل وضع خطة إنسانية، كما طلب الفريق الدولي. تم في المقام الأول تسليم مساعدات إنسانية عاجلة إلى المناطق المحاصرة التي حددها بيان ميونيخ والتي تشمل مضايا/بقين، والزبداني، والمعضمية، وكفر بطنا (وهي جزء من الغوطة الشرقية)، وكفريا والفوعة.

وبفضل الاستجابة العملية الفورية من جانب زملائنا في برنامج الأغذية العالمي وكرم أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية، مثل ألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا، فضلا عن الدعم التقني المقدم من الاتحاد الروسي، شهدنا أيضا اختبار أول عملية إنزال جوي للمعونات في بيئة صعبة مثل دير الزور. وفي اعتقادنا أن فرقة العمل، لا تزال حتى الآن عند مستوى التزامها الذي قطعته في ميونيخ بتسخير نفوذها عند الطرفين لضمان زيادة تدفق المساعدات التي لا تكفي، بل تعمل على تحقيق زيادة كبيرة في تدفق المعونة.

هذه الجهود الرائعة لم تتحقق من دون صعوبات أو لا تزال توجد حتى الآن بعض التأخيرات الكبيرة. لهذا السبب تعمل فرقة العمل على تذليل تلك الصعوبات، وسوف نعمل على تذليلها. ما زلنا ننتظر الموافقة على تقديم المعونة إلى ١٧٠ ٠٠٠ شخص إضافي في المناطق المحاصرة. إن تبسيط إجراءات الموافقة من جانب الحكومة لا يزال يستغرق وقتا طويلا، وعليه أن يمضي بعيدا في ذلك السبيل ولم يتحقق بعد، ولكننا نعمل على حل هذه المسألة. لقد عُقد اجتماع بناء بالأمس بين نائب وزير الخارجية مقداد وفريقنا القديم المعني بهذه المسألة. ونأمل أن نقطف ثمار ذلك قريبا. لقد بحثت شخصيا هذه المسألة مع الحكومة السورية أثناء زيارتي إلى دمشق في الأسبوع الماضي. سأواصل متابعة هذه المسائل بصورة وثيقة بسبب أهميتها الحيوية، وهي متابعة للالتزامات التي قُطعت في ميونيخ.

أما فيما يتعلق بوقف الأعمال القتالية في سوريا وفرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار التابعة للفريق الدولي، فقبل أقل من ثلاث ساعات انضممت إلى ممثلي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، الرئيسان المشاركان للاجتماع الأول للفريق الدولي وفرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار التابعة للفريق الدولي، في هذه القاعة بالذات التي نتحدث منها إلى المجلس. بحضور أعضاء الفريق الدولي، قام الرئيسان المشاركان اللذان عملا طوال الأسبوع مع الشركاء للوصول إلى الأطراف الأخرى في الميدان، بتحديد شروط وقف الأعمال القتالية في سوريا والتي أُعلنت في ٢٢ شباط/فبراير من خلال بيان صحفي مشترك صدر عن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. ذكر الرئيسان المشاركان اليوم أن الأطراف السورية الرئيسية أعلنت استعدادها للمشاركة في وقف الأعمال القتالية في سوريا الذي من المقرر له أن يبدأ الساعة ٠٠/٠٠ (بتوقيت دمشق)، أي بصورة أساسية في غضون أقل من ساعة واحدة من الآن.

أعلنت جماعات المعارضة المسلحة عن التزامها، أولا، بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والمشاركة – أكرر، المشاركة – في المفاوضات السياسية التي تيسر لها الأمم المتحدة. وهذه المرة نريد منها أن تظل هناك وألا تتحرك من هناك حتى ننتهي على الأقل من المرحلة الأولى من المفاوضات. ثانيا، أعلنت بأنها سوف توقف هجماتها بأي نوع من الأسلحة، بما في ذلك الصواريخ، وقذائف المورتر والقذائف الموجهة المضادة للدبابات، على القوات المسلحة السورية وأي قوات مرتبطة بها. ثالثا، أعلنت بأنها سوف تمتنع عن الاستيلاء على الأراضي من أطراف أخرى في الاتفاق أو السعي إلى الاستيلاء عليها. رابعا، أعلنت بأنها سوف تُمكِّن من وصول المساعدة الإنسانية. خامسا، أعلنت بأنها سوف تستخدم قوة متناسبة، مما يعني عدم استخدامها ما لم يقتضِ الأمر الرد على خطر وشيك، أو استخدامها في حالة الرد دفاعا عن النفس.

في الوقت نفسه، التزمت القوات المسلحة السورية والقوات الأخرى المرتبطة بها بالتمسك بنفس النقاط بالضبط. ذلك يعني وقف شن الهجمات بأي نوع من الأسلحة، بما في ذلك القصف الجوي من جانب القوات الجوية السورية أو القوات الجوية الروسية ضد مجموعات المعارضة المسلحة الأطراف في عملية وقف الأعمال القتالية.

ستقوم فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار بمراقبة وقف الأعمال القتالية بإشراف الرئاسة المشتركة لروسيا والولايات المتحدة. وستشمل مهامها الأساسية، أولا، تحديد الأراضي التي تسيطر عليها داعش، وجبهة النصرة وغيرها من المنظمات التي عرَّفها مجلس الأمن بكونها منظمات إرهابية وبأنها ليست جزءا من عملية وقف الأعمال القتالية. ثانيا، سوف تُصدر الفرقة بيانات لتعزيز الامتثال لوقف تصعيد التوترات. ثالثا، سوف تُقيِّم طبيعة ومصداقية التقارير الواردة عن عدم الامتثال لكي تقرر اتخاذ التدابير اللازمة للرد على ذلك. رابعا، سوف تقرر وتعالج مسألة استمرار أنماط عدم الامتثال قبل إحالة المسألة إلى كبار المسؤولين أو إلى مستوى أعلى من السلطة.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة سوف تدعمان تلك الجهود بتقديم الخدمات الإدارية ومن خلال ما يُسمى بمركز الإنذار الدائم، ومن الأفضل وصفه بمركز عمليات – وبالمناسبة، فإنه يقع على بعد بضعة أمتار من هُنا – سوف يبعث بالمعلومات إلى الرئيسين المشاركين في الفريق الدولي لدعم سورية وينشرها. وبالمقابل، نحن الأمم المتحدة، لا نتوقع أن نصف، أو نُقيم و/أو نعمل على وقف التضارب في المعلومات الواردة، وهي وظيفة ستظل بيد الرئيسين المشاركين وهما الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وبالتشاور مع الأعضاء الآخرين في الفريق الدولي لدعم سورية. إن اتفاق وقف الأعمال القتالية الذي سبقته مناقشات مطولة ومفصلة في جنيف وفي العواصم، ونتيجة هذه المشاورات والمفاوضات

المكثفة، بما في ذلك تلك التي جرت على أعلى مستوى، تعتبر في حد ذاتها إنجازا كبيرا، وأعتقد أن مجلس الأمن سيعترف بذلك. إن إبلاغ الالتزام من جانب الأطراف السورية، أمر أساسي في إنهاء الحرب، وأيضا خطوة مهمة جدا.

في هذه الغرفة اليوم، وافق أعضاء فرقة العمل على التواصل مع جهات الاتصال لديهم بين الأطراف السورية لتوضيح مهام فرقة العمل، وضمان سرية المناقشات داخل فرقة العمل ذاتها والامتناع عن الإدلاء بتعليقات عامة عن التقارير الواردة عن عدم الامتثال الجاري استعراضها، وذلك لإعطاء الوقت الكافي لمعالجة عدم الامتثال هذا. إن مكتبي الذي يقدم الخدمات الإدارية لفرقة العمل، سوف يُصدر بشكل دوري إحاطات إعلامية عامة بالنيابة عن فرقة العمل عن حالة وقف الأعمال القتالية. يبين مشروع قرار اليوم الاحتياجات الواضحة للإبلاغ. وستقوم أجزاء أخرى في منظومة الأمم المتحدة بالاحتفاظ بوضوح بقدرتها على التعليق على الحالة في سوريا في إطار التفويضات الموكلة إليها، غير أن الإحاطات الإعلامية ستتم هنا.

إن الإشارة الأولى على موافقة أطراف النزاع تبعث على التشجيع حقا، غير أن ما نحتاج إليه الآن هو تقيد الأطراف بأحكام الاتفاق. أمامنا الكثير من العمل لضمان تنفيذ الاتفاق، ويجب على المجتمع الدولي، والفريق الدولي والأطراف السورية أن تظل ثابتة في تصميمها. نأمل أن يكون مشروع القرار، الذي نرجو أن يتم اعتماده قريبا، إشارة أخرى على التزام الفريق الدولي بتنفيذ الأطراف للاتفاق. وغدا، السبت، ابتداء من منتصف هذه الليلة، سيكون يوما حاسما. ومن دون شك لن يكون هناك أي افتقار في المحاولات الرامية إلى تقويض العملية. ونحن جاهزون لها. لا ينبغي لنا أن نشعر بالزهو والفخر أو أن نكون قلقين أكثر من اللازم، بل ينبغي لنا أن ندرك بأن هذا جزء من أي عملية لوقف إطلاق النار، وبالتأكيد لوقف الأعمال القتالية.

غير أن العبء الذي يظل ملقى على كاهل الرئيسين المشاركين، والأعضاء في فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار ويتعين علينا جميعنا العمل بسرعة لنزع فتيل أي توترات قد تنشأ عن سوء فهم، أو تضليل أو حوادث. ويتعين على الأطراف أن تتحلى بضبط النفس في الحالات التي لا يزال يكتنفها بعض التباينات في المعلومات عن وجود الجماعات وانتمائها. وداريا أفضل مثال على ذلك. نحن من جانبنا، سنفعل كل ما بوسعنا لدعم ذلك الجهد الهام. وستعمل أفرقتي، في جنيف وفي دمشق، على أساس تناوبي في اضطلاعها بواجباتها اعتبارا من منتصف الليلة لمتابعة ذلك الجهد.

إن مجلس الأمن باتخاذه القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، قد أوضح بجلاء أنه لا يمكن إنهاء هذا الصراع المروع الذي مضى عليه خمس سنوات إلا من خلال حل سياسي يقوم على أساس التفاوض. ويسلم أيضا القرار بوجود صلة وثيقة بين وقف إطلاق النار في جميع أرجاء البلاد وعملية سياسية موازية، والثقة في العملية السياسية سوف تزيد بالفعل من آفاق وقف إطلاق النار. ونعرف ذلك جميعا، وما برح الشعب السوري يخبرنا ويذكرنا بها. وفي المقابل، فإن تقليص العنف سوف يساعد في تهيئة الظروف المفضية إلى المفاوضات، وإحراز تقدم في وقف الأعمال القتالية سوف يحسن بدرجة كبيرة من الظروف في الميدان، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة كبيرة في إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أرجاء سوريا. وكما خلص الأمين العام في رسالته الموجهة إلى المجلس، فإن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ميونيخ يمثل فرصة ذهبية لاستئناف المحادثات بين الأطراف السورية بسرعة ومصداقية.

لذلك نفترض، إن شاء الله، أن يستمر وقف الأعمال القتالية بدرجة كبيرة، وأن يستمر تدفق المساعدة الإنسانية من

دون انقطاع، وأعتزم استئناف المحادثات بين السوريين، بناء على مشاورات مع الأمين العام، وآمل أن يعتمدها المجلس، لكي تستأنف يوم الاثنين، الموافق ٧ آذار/مارس، ومع نفس ممثلي الحكومة السورية والمعارضة، والجماعات والأفراد الذين شاركوا في اجتماعات موسكو والقاهرة. وكما أخبرت الأطراف في بداية المحادثات التي جرت في ٢٩ كانون الثاني/يناير، لا يزال جدول الأعمال كما هو بالضبط. إنه يرتكز على القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي يهدف إلى التوصل إلى تسوية سياسية شاملة من خلال التفاوض على عملية انتقال سياسية وفقا لبيان جنيف الختامي (S/2012/523، المرفق).

لذلك أعتزم التركيز على المسائل الجوهرية التي حددها قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وهي: ضمان اتفاقات بشأن حكومة ذات مصداقية، وتشمل الجميع وغير طائفية، وتحدد جدولا زمنيا وعملية لصياغة دستور جديد، وعناصر وجدول زمني لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية نزيهة وحرة استنادا إلى ذلك الدستور الجديد. وعلينا أن نبني على الزخم الذي ظهر منذ اجتماع ميونيخ لمساعدة الأطراف على التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسائل في أقرب وقت ممكن. في ذلك الأمر، أعول على الفريق الدولي لدعم سورية، ولكن أيضا يتعين على مجلس الأمن أن يكفل بأن تحضر الأطراف إلى جنيف مرة أخرى، وأن تكون هذه المرة جاهزة للانخراط في المسائل الموضوعية وأن تبقى منخرطة فيها.

وآمل لمشروع القرار الذي قد يتخذه المجلس قريباً أن يوجِّه إشارة طيبة في هذا الاتجاه.

ومع أنَّ المحور الرئيسي للمحادثات هو الحوكمة، فإنني أعتزم أيضاً ضمان استمرار معالجة الجوانب المُلِحَّة لبناء الثقة التي تحظى بالأهمية القصوى لدى الشعب السوري، بما يشمل الإفراج عن أيِّ أشخاص محتجَزين تعسُّفياً، ولا سيما النساء والأطفال والأفراد الذين احتُفِظ بهم رهائن. وإنني ملتزم أيضاً بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) لضمان مشاركة الطيف الأوسع نطاقا من السوريين.

وكما ذكرتُ في إحاطتي الإعلامية الأخيرة، فإنني، بالإضافة إلى التشاور مع ممثلي الحكومة والمعارضة، تشاورتُ وسأواصل التشاور مع ممثلي المجتمع المدني والنساء – المرأة السورية. فهم يقدمون مساهمة بارزة وعليهم أن يواصلوا تقديمها لعملنا. وإنني سأستمر في هذه الممارسة. ومنذ توقُّف المحادثات، فإنَّ كلا غرفة دعم المجتمع المدني، وهي منبر هدفه تيسير مشاركة منظمات المجتمع المدني في جنيف، والمجلس الاستشاري للمرأة السورية، واصلا تحضيراتهما. وهما سيستمران في القيام بذلك ويساعداننا – ويساعداني في القيام بعملي. وعلاوة على ذلك، إنَّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي عملت بتعاون وثيق معنا في الأشهر الأخيرة، أعارت لمكتبي مستشاراً معنياً بالمسائل الجنسانية لدعم عملي وعمل المجلس الاستشاري للمرأة على السواء.

ختاماً، لقد حافظنا حتى الآن، معاً، على زخم الفريق الدولي لدعم سورية. ولا بدَّ من المحافظة عليه الآن. وكلتا فرقتَي العمل تُحرزان تقدماً – مع الاعتراف بأنه غير كافٍ – لكنه تقدم لم يكن قابلاً للتصوُّر قبل شهرين تحديدا. والنتائج من كلتيهما هي خطوات أولى طيبة – خطوة أولى نحو إمكانية وصول مطَّرد وبدون عوائق في جميع أنحاء سورية على صعيد المعونة الإنسانية، وخطوة أولى نحو ما يؤمَل أن يكون وقف إطلاق نار أطول أمداً في جميع أنحاء البلد. ولا يمكنني المغالاة في تأكيد أنَّ الإرادة السياسية الهامة والحازمة والمطِّردة هي التنفيذ بنيَّة طيبة لوقف الأعمال العدائية بغية جعْل هذا الاتفاق ناجحاً.

من الأساسي عدم فقدان التركيز بشأن المسألة الإنسانية. ويبقى موقفنا واضحاً – يجب أن تنتهي جميع الحصارات. ويجب منح الأمم المتحدة والشركاء الإنسانيين الآخرين إمكانية

وصول إنساني مستمر وبدون عوائق وبدون شروط مسبقة، والسماح للمدنيين بحرية التنقل. لذا، فإنَّ المساندة المستمرة للفريق الدولي لدعم سورية ولمجلس الأمن تبقى أساسية.

وفي ما يتعلق بوقف الأعمال العدائية، الذي نأمل أن يُحترَم، فإنه لن يقتصر على تهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف مفاوضات مفيدة فحسب، لكنّ الأهمَّ أيضاً هو أنه يبعث للشعب السوري برسالة أمل طال انتظارها، مفادها أنه قد يكون هناك نهاية وأمل بنهايةٍ لمعاناته بعد خمس سنوات من النزاع. وهذه كلها مشاعر عزَّزها أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية في اجتماع اليوم، وآمل أن يكون مجلس الأمن قد أيَّدها للتوِّ عبْر اتخاذ القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦).

إنَّ الأمم المتحدة مستعدة وحاضرة لتقديم الدعم على صعيد هذه الجوانب جميعاً. وقد أكد الأمين العام ذلك، وها أنا أؤكده مجدداً بالنيابة عنه. وينبغي لكل فرد أن يؤدي نصيبه أو نصيبها؛ ونحن سنؤدي نصيبنا. وتجري الآن معالجة خطوط الخطر الأساسية بعناية وحذر، لتحديد الجماعات التي ستشارك في وقف الأعمال العدائية أو المناطق التي سيتاح الوصول إليها، وكيف وعلى أساس أية أولوية. وهذا سيبقى عملية مضنية معقَّدة، ولكن ينبغي ألاَّ نستسلم لأنه ما من شيء مستحيل، وبخاصة في هذه المرحلة.

وللمضيّ قدُماً، سأواصل الاعتماد كثيراً على الفريق الدولي لدعم سورية، لتوضيح أية التباسات ممكنة متعلقة بالمحادثات لدى إجرائها، وسأُبقي المجلس مطَّلعاً بشكل كامل على التقدم كما فعلت سابقاً. وقد كان القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بصيص أمل ولحظة أمل تبقى مستمرة. فقد أعرب بالإجماع عن القلق الشديد للمجتمع الدولي بشأن المعاناة المتواصلة للسوريين، والعنف المستمر والوحشي والتأثير المؤذي للأيديولوجية المتطرفة الإرهابية والعنيفة.

إننا الآن عند مفترق طرق، ولدينا إمكانية طيِّ الصفحة في النزاع السوري بعد نحو ستة أعوام على أحد أكثر الصراعات دموية في الذاكرة الحديثة. ومن المحتمَل أن يكون منعطفاً تاريخياً، يضع نهاية للقتل والتدمير، ويعطي السوريين حياة جديدة بأمل متجدِّد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية وعلى أعماله.

إنَّ المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض أمامه. وأمام أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/185، التي تتضمَّن نصَّ مشروع قرارٍ مقدَّم من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. وسوف أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نال مشروع القرار ١٥ صوتاً مؤيداً. وقد اعتُمِد بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص دي ميستورا على إحاطته الإعلامية وجهوده الدؤوبة – بصرف النظر عن كثرة العراقيل التي توضع في طريقه – لإيجاد مخرج للشعب السوري من هذا النزاع المقيت.

إننا مجتمعون هنا في مرحلة دقيقة. والقرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، الذي اتخذ ناه للتوّ، والذي يصدق فيه مجلس الأمن على وقف الأعمال العدائية في سورية، يتيح فرصة حقيقية لوقفة، جزئية على الأقل، في القتال في أحد أشرس الصراعات التي شهدها العالم في جيل، صراع لم يستطع مجلس الأمن والمجتمع الدولي إيقافه طوال السنوات الخمس الماضية. وهذا القرار يصادق على مجموعة من الخطوات العملية والمحددة، إلى جانب الشروط التي يجب أن تنفذها أطراف التراع، لتخفيف العنف وإفساح المجال لانتقال سياسي طال انتظاره.

هناك بعض الشكّ بشأن ما إذا كان هذا الوقف للأعمال العدائية، المقرر أن يدخل حيِّز التنفيذ في غضون ساعة، عند منتصف الليل بتوقيت دمشق، سيُحترَم من البداية، أو، بالقدر نفسه من الأهمية، ما إذا كان سيصمد مع مرور الوقت. وهذا الشك أكثر من مبرَّر، في ضوء الجهود السابقة التي بذلها المجلس ومؤسسات أخرى متعددة الأطراف، في محاولة لوقف العنف الوحشي والمعاناة غير المتناهية التي كابدها الشعب السوري. لكنَّ ذلك السجلَّ لا يغيِّر حقيقة أنَّ هذه هي فرصتنا الفضلى للحدِّ من العنف. والتدبير الوحيد الذي يُحدِث الفرق اليوم، كما في كل جهد سابق، ليس الكلمات على صفحة هذا القرار، بل هو ما إذا كانت تلك الالتزامات موضوعة قيد التطبيق فعلياً، وتؤدي إلى تغييرات ميدانية حقيقية.

ولكي يحدث ذلك، أولاً وقبل كل شيء، يجب على أطراف التراع أن تتقيد بالبنود التي أُقِرَّت اليوم. ولتلك الغاية، واصلت الولايات المتحدة التشاور عن كثب مع الجماعات المعارضة المسلحة السورية الرئيسية، التي أكدت قبولها شروط وقف الأعمال العدائية عبْر اللجنة العليا للمفاوضات أو معنا مباشرة. والغالبية الساحقة بينها مستعدة للمشاركة في الوقف، شريطة أن تتقيَّد الحكومة السورية والحكومات والقوات الداعمة لها بالتزاماتها في إطار تلك الشروط.

لذا، يساورنا القلق الشديد حيال القصف الجوي السوري والروسي المستمر للبلدات في أنحاء سوريا، القصف الجوي الذي أدَّى إلى تشريد واسع النطاق ومقتل مئات المدنيين. والعديد من البلدات التي تضربها القاذفات السورية والروسية هي بلدات مثل داريا، وهي إحدى ضواحي دمشق التي ما فتئت تُضرَب حتى هذا اليوم بالذات، وهي بلدة لا يُسيطر عليها تنظيم ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“ أو جبهة النصرة. ومن الصعب أن تبدو جادَّاً ومخلصاً بشأن وقف الأعمال العدائية، حين تكثِّف القتال حتى لحظة بدء نفاذ ذلك الوقف.

ثانياً، إنَّ البلدان التي لديها تأثير على الأطراف يجب أن تستخدمه للضغط عليها لكي تفي بالتزاماتها. وثالثاً، حين تحدث الانتهاكات، كما ستفعل حتما، فإنَّ استجابة منسَّقة وواقعية أساسية. وقد شكَّلت مجموعة الدعم الدولية لسوريا فرقة عمل مكلَّفة بخطوات محددة لمعالجة مزاعم عدم الامتثال، بما يشمل العمل مع الأطراف لتزع فتيل العنف الذي يمكن أن يخرج عن السيطرة سريعاً.

فلنكن واقعيين. إنَّ االقيام بهذا العمل سيكون بالغ الصعوبة، ولا سيما في البداية. ففي عالم من الأزمات المروِّعة، يمكن القول إنه ليست هناك أزمة تهدِّد السلم والأمن الدوليين، أو تسبَّبت بهذا القدر من المعاناة الإنسانية مثل التراع في سوريا. ونحن جميعاً هنا في المجلس مقتنعون الآن بحقيقة أنَّ الأزمة لا يمكن أن تُحلَّ عن طريق القوة وحدها، وأنها تقتضي حلّاً سياسيا. لقد سمعنا ذلك؛ وقلناه. ولكن لدينا اليوم فرصة. فإذا استطعنا أن نجعل هذا الوقف للأعمال العدائية يصمد، وهي ”إذا“ كبيرة، فإننا سنخطو خطوة حقيقية نحو ذلك الحل السياسي الذي ما فتئنا نتكلم عنه منذ وقت طويل.

وكما نعلم جميعاً، إذا نُفِّذ وقف الأعمال العدائية، فإنه لن يُطبَّق على الجماعات الإرهابية مثل تنظيم ”الدولة

الإسلامية في العراق والشام‘‘، الذي سيستمر في القتال. ولكن حتى التهدئة الجزئية ستُحدِث فرقاً حقيقياً في حياة السوريين، وستتيح لنا أيضاً توسيع الوصول الإنساني الذي لا يزال محدوداً وغير كافٍ للغاية، على الرغم من الإنجازات المتواضعة التي تمَّت في الأيام والأسابيع الأخيرة، وبخاصة حين يتعلق الأمر بالمناطق التي يصعب الوصول إليها أو المحاصَرة، حيث الناس ما برحوا يموتون جوعاً ومن أمراض قابلة للمعالجة بسبب نقص الأدوية. فالمجاعة والوفيات التي يتسبب فيها الإنسان مستمرة، لأنَّ الدواء يُسلَب من القوافل. فيجب منح الوصول الإنساني المنتظم والمطَّرد وغير المعوَق لجميع السوريين المحتاجين، أينما كانوا يعيشون.

إنَّ وقفاً للأعمال العدائية سيُسهم أيضاً في تعزيز الظروف التي ستساعد المبعوث الخاص دي ميستورا على استئناف المحادثات بين الأطراف في جنيف، وهو الأمر الأساسي للسعي إلى الانتقال السياسي الذي يوفِّر الحل طويل الأمد الوحيد لنزاع سوريا. وهذا الانتقال، كما قلنا دائماً، يجب أن يكون بمعزل عن بشار الأسد، الذي فقد كل مشروعية للقيادة. وكما قال الرئيس أوباما أمس، من الواضح أنَّ العديد من السوريين لن يوقفوا القتال قبل أن يصبح الأسد خارج السلطة بعد سنوات من حربه الوحشية ضد شعبه بالذات، بما يشمل التعذيب والبراميل المتفجرة وعمليات الحصار والتجويع.

إنَّ الوقف بحدِّ ذاته لن يضمن التوصُّل إلى حل سياسي، لكنه على الأقل يهيئ الظروف التي يكون فيها ممكناً. وبعد احترام الوقف، يمكن للأطراف أن تتخذ خطوات مفيدة أخرى لبناء الثقة، بدءاً بالإفراج عن المعتقلين، ولا سيما النساء والأطفال، الذين ما برحوا يتعرضون لمعاملة مُزرية وظروف غير إنسانية.

وأود أن أختم كلمتي. إنَّ الجميع يعلمون أنَّ مجموعة الدعم الدولية لسوريا قد أصدرت في ١١ شباط/فبراير بيانها في ميونيخ، الذي حدَّد الشروط الأولية لوقف الأعمال العدائية الذي سيدخل حيِّز التنفيذ قريباً. وبعد فترة وجيزة من إصدار البيان، انتظرت تحت المطر مجموعة من نحو عشرة سوريين عند نقطة تفتيش في بلدة كيليس، بمحاذاة الحدود التركية مع سوريا. وهؤلاء ليسوا سوى حفنة من نحو ٤،٥ مليون سوري تركوا بلدهم منذ بدأ النزاع. وقد كانوا فعلياً ينتظرون العودة إلى سوريا على أمل استرداد أُسَرهم وإيصالهم إلى برِّ الأمان في تركيا. وسألهم صحفي عمَّا إذا كانوا يعتقدون أنَّ الصفقة التي تمَّ التوصل إليها في ميونيخ ستؤدي إلى وقفٍ في العنف، فأجابوا بالنفي دون تردد. وأحد الرجال، عمره ٢٥ عاماً واسمه فيصل، امتنع عن ذكر اسمه الكامل خشية أن يتعرض أحبَّاؤه الباقون في سوريا للأذى نتيجة ذلك، قال عن بيان مجموعة الدعم الدولية لسوريا، ’’إنَّ الاتفاقات التي يعقدونها هناك معزولة ومنفصلة تماماً عن هذا الواقع هنا‘‘. وعمَّا إذا كان هذا الجهد لوقف الأعمال العدائية يُسهم في تغيير ذلك الواقع الميداني لأشخاص مثل فيصل، وملايين عديدة من السوريين الذين يكابدون ما ينبغي ألاَّ يتحمَّله أيُّ إنسان على الإطلاق، فإنَّ ذلك يعتمد إلى حدٍّ كبير على ما تفعله الدول في هذه القاعة حين يبدأ الوقف في غضون ساعة من الآن.

صحيح أنَّ أعمالنا وحدها لن تقرِّر ما إذا كان وقف الأعمال العدائية سيصمد أو ينهار. وحتى إذا تصرَّفنا جميعاً بإرادة طيبة، فإنَّ لدى الأطراف الأخرى القدرة على تخريب الوقف بأعمالها. ولكن من الصحيح أيضاً أنَّ عدم قدرة أيٍّ من بلداننا على أداء دورنا في الاتفاق، الذي يشمل العمل لضمان الوفاء بالالتزامات، والضغط على الأطراف ضمن مجالات نفوذ كلٍّ منا، والتأكد من أنَّ اتخاذ خطوات واقعية وموحدة لنزع فتائل العنف حيثما وُجِدت، سيؤدي أيضاً إلى

فشل الوقف. وإذا انهار هذا الاتفاق، فإننا سنخسر أهمَّ فرصة ملموسة أُتيحت لنا في وقت طويل جداً، لتخفيف معاناة الشعب السوري وإتاحة المجال لإيجاد حل سياسي يجلب له السلام أخيراً. إنَّ الكثير جداً يعتمد على ما نفعله. فلا تدعونا نهدر هذه الفرصة.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد اتُّخِذت اليوم خطوة جماعية هامة أخرى نحو تحقيق حل سياسي للنزاع في سوريا. ومجلس الأمن، في القرار الذي اعتمده للتوّ – القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) – أيَّد البيان المشترك للاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، بصفتهما الرئيسين المشارِكَين لمجموعة الدعم الدولية لسوريا، بشأن وقف الأعمال العدائية في ذلك البلد، بشروط تشكِّل جزءاً لا يتجزَّأ من هذا البيان المشترك.

وهذه الوثيقة والقرار الذي اعتُمِد، والذي شاركت روسيا في تقديمه، يجب تنفيذهما بدقة وبدون أية شروط مسبقة. ويجب رصد عملية التنفيذ نفسها بمصداقية. والمهم هو أنَّ القرار قد اتُّخِذ في اللحظة ذاتها تماماً، التي يدخل فيها وقف الأعمال العدائية في سوريا حيز التنفيذ تقريباً. وقد أعلنت فعلياً جماعات مسلحة عديدة في سوريا أنها مستعدة للتقيد ببنوده.

وكما جرى التأكيد في البيان المشترك، فإنَّ نظام وقف الأعمال العدائية لن يُطبَّق على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة أو منظمات إرهابية أخرى صُنِّفت كذلك من جانب مجلس الأمن. فالقتال ضدها سيستمر. وموقفنا هو أنّ إحلال الاستقرار طويل الأمد في سوريا سيكون مستحيلاً بدون القضاء على خطر الإرهاب في ذلك البلد.

ولتحقيق تلك الغاية، من الأساسي إنهاء الجهود لاستخدام الإرهابيين بمثابة سلاحٍ لأهداف جغرافية سياسية مشبوهة. فيجب إغلاق جميع مصادر الإمداد للإرهابيين بمصداقية. وعلى الحدود السورية، يجب أن نمنع التدفقات غير القانونية، التي تتيح للجماعات الإجرامية أن تزدهر وتنمو. ويتعين علينا أن نضع حدَّاً للتعدِّي المستمرّ على سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية من قِبَل القوى الخارجية.

إنَّ الإجراءات المشتركة المتَّفَق عليها مع الولايات المتحدة يمكن أن تُسهم في جعْل ذلك نقطة تحوُّل حقيقية في الأزمة السورية التي طال أمدها كثيراً جداً. ولدينا الآن فرصة حقيقية لإنهاء العنف وتصعيد مكافحتنا الجماعية للإرهاب، وتحسين الحالة الإنسانية البائسة جداً في البلد. ومن الأهمية الحيوية أننا نهيئ ظروفاً جديدة لتنفيذ العملية السياسية برعاية الأمم المتحدة، وأن يؤدي السوريون أنفسهم الدور الرئيسي.

وينبغي أن تكفل هذه العملية دورا مجديا للسوريين الذين لم يغادروا وطنهم خلال السنوات العديدة للصراع، ولا سيما السكان الأكراد الذين يشكلون أحد العناصر الرئيسية في جهود مكافحة الإرهاب. وبعبارة أخرى، فإنها يجب أن تضمن دورا حقيقيا لممثلي جميع المكونات العرقية والدينية في المجتمع السوري.

إننا نفهم أن هذه العملية ستكون صعبة ومعقدة، نظرا لمدى ترسخ الصراع ونظرا لمختلف الجهود الرامية إلى عرقلة التقدم الذي أحرز في البداية. ومع ذلك، لا بد من استئناف المفاوضات بين الأطراف السورية في أقرب وقت ممكن ويجب أن نمضي قدما بشأن جميع الجوانب المتبقية في جدول الأعمال. وفي الواقع، فإن القرار الذي اتخذناه للتو يؤكد ذلك. ونأمل أن تكون الأمم المتحدة محايدة ومتقيدة بالمبادئ، في دعمها لهذه العملية، وأن يؤدي المبعوث الخاص ستيفان دي ميستورا دورا بناء.

وفي الوقت نفسه، فإننا بحاجة إلى أن نلتزم بحزم بجميع أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وغيره من الوثائق التأسيسية.

ولا ينبغي لنا أن نخص بالذكر عناصر منفردة في تلك الوثائق من أجل الاستفادة من الوضع الميداني المتغير أو لفائدة الأولويات المتسمة بالأنانية لأي جماعة معارضة بعينها. وينبغي رفض أي تدبير يمكن أن يعرقل العملية السياسية من خلال وضع شروط مسبقة. ولا ينبغي أن ننصاع لما يطلبه المتطرفون، بل يجب أن نحثهم على الانخراط في الحوار. وفي الوقت نفسه، يجب علينا إنهاء هذه الممارسة الضارة المتمثلة في تقديم الدعم الخارجي للجماعات المسلحة. وقد كان لذلك تأثير سلبي للغاية على العملية السياسية، وهو يهدد مستقبل وقف الأعمال العدائية.

ونحن نتوقع من الأطراف الفاعلة السورية ودول المنطقة والمجتمع الدولي بأسره التصرف بمسؤولية وتنفيذ كامل القرارات المتعلقة بالحل السياسي السوري. ويجب أن تشكل مصالح الشعب السوري، حجر الزاوية لهذه العملية. ولا يمكننا إضاعة هذه الفرصة التاريخية.

وقد دعمت روسيا باستمرار التوصل إلى حل سياسي للصراع في سورية. وأطلقنا، من خلال الجهود المشتركة التي بذلناها، عملية فيينا وأنشأنا الفريق الدولي لدعم سورية. كما أيدنا بعض أهم القرارات التأسيسية لمجلس الأمن بشأن هذا الصراع. ونعتقد أن الأساس الذي أرسي اليوم للتعاون البناء، سيكون ضروريا لتحقيق النجاح على الطريق للتوصل إلى حل سلمي.

وفي سياق أوسع، يجب أن نناقش إمكانية وضع استراتيجية شاملة لتحقيق الاستقرار السياسي وإعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وينبغي أن يكون الحل للتحديات التي تواجه المنطقة جماعيا. وتظل مقترحات الاتحاد الروسي لبدء تعاون على نطاق واسع في هذا المجال صالحة مثلما كانت دائما.

السيد أبو العطا (مصر): تتقدم مصر بالشكر إلى أعضاء مجلس الأمن على التفاعل الإيجابي اليوم إزاء إحدى أهم القضايا العربية، وهي الأزمة السورية. كما تخص بالشكر كلا من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على جهودهما التي بذلاها خلال الفترة الماضية من أجل التوصل إلى إعلان وقف الأعمال العدائية في سورية، تمهيدا للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، والذي دعمته مصر في إطار الفريق الدولي لدعم سورية، وقننه ودعمه قرار المجلس اليوم ٢٢٦٨ (٢٠١٦). ونشدد على ضرورة التزام جميع الأطراف المتصارعة على الأرض، السورية وغير السورية والمنخرطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الصراع، بوقف الأعمال العدائية بدءا من التوقيت المحدد لذلك. كما تشدد مصر كذلك على أن الأطراف التي ستتجاهل الإعلان وقرار مجلس الأمن، أو ستتعمد خرق شروط وقف الأعمال العدائية، يجب أن تتحمل وحدها العواقب الوخيمة التي ستترتب على ذلك.

وترحب مصر بتأكيد إعلان وقف الأعمال العدائية وقرار المجلس اليوم على ضرورة تحسين الأوضاع الإنسانية في سورية ومكافحة التنظيمات الإرهابية، وتؤكد في هذا الصدد على أن التوصل إلى حل سياسي يستجيب لتطلعات الشعب السوري للحرية والديمقراطية ويحفظ لسورية وحدتها وسيادتها ومؤسساتها، وفقا لبيانات الفريق الدولي لدعم سورية وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، هو السبيل الأمثل بل الوحيد لإنهاء المعاناة الإنسانية للشعب السوري وتمكين مؤسسات الدولة السورية من القضاء على الإرهاب.

من ثم، ترحب مصر بجهود المبعوث الخاص للأمين العام التي بدأت بالفعل من خلال عقد محادثات غير مباشرة مع الحكومة السورية ومع مجموعات مختلفة من المعارضة في جنيف، وتدعوه إلى استئناف تلك المحادثات في أقرب وقت ممكن ووضع اللمسات الأخيرة للبدء فعليا في عقد مفاوضات رسمية تحت رعاية الأمم المتحدة، بين الحكومة من جانب وأوسع نطاق ممكن من أطياف المعارضة من جانب آخر، وذلك وفقا

لنص القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي وضع خطة عمل واضحة ملزمة لجميع الأطراف. ولعله من الأهمية بمكان التأكيد على ضرورة انخراط جميع شركاء الوطن السوري ومكونات شعبه في صياغة مستقبل بلادهم، تأكيدا لوحدة أراضيها.

لذلك، نؤكد مجددا على ضرورة تمثيل المعارضة السورية في المفاوضات الرسمية بالصورة التي حددها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بحيث تتضمن المجموعات والقوى التي لم تنضم بعد للمحادثات غير المباشرة، ومنها المجموعات السورية الكردية والعربية التي تقاتل التنظيمات الإرهابية في شمال سورية، لا سيما تنظيم داعش وجبهة النصرة، وهي المجموعات التي حققت بالفعل انتصارات محورية في هذا الشأن من خلال تحرير نسبة مهمة من أراضي سورية من قبضة الإرهاب.

لقد وصل الصراع المسلح في سورية إلى أبعد مما كنا نتصور وتحمل الشعب السوري ما لا يطيقه بشر وحان الوقت لاختبار النوايا وإعمال المحاسبة، وأدعو الجميع بلا استثناء إلى الكف عن محاولة إرضاء الأطراف المتصارعة على حساب مصلحة الشعب السوري، وأدعوهم إلى العمل على تمكين هذا الشعب من تقرير مستقبل بلاده بلا إملاءات خارجية.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) بالإجماع، والذي يؤيد اتفاق وقف الأعمال العدائية في سورية الذي سيدخل حيز التنفيذ في غضون أقل من ساعة واحدة. وقد عبرت فرنسا عن دعمها الكامل لاتخاذ هذا القرار الذي يعيد الأمل في تحقيق تحسن فوري لحالة الشعب السوري.

طوال ما يناهز خمس سنوات مرت على بداية الأزمة السورية، ظل موقف فرنسا ثابتا فيما يخص دعم أولوية العمل الدبلوماسي على الحرب من أجل إيجاد حل سياسي يلبي طموحات الشعب السوري. ولمدة أربعة أشهر، ومنذ الاجتماع الأول الذي عقد في فيينا خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، دعمت فرنسا بشكل كامل العملية السياسية التي مكّنت من إنشاء الفريق الدولي لدعم سورية واتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والشروع خلال شهر كانون الثاني/يناير في إجراء مفاوضات رسمية بين الأطراف السورية تحت رعاية المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا.

وترغب فرنسا في أن ترى عملية تؤدي إلى نتائج ملموسة للشعب السوري، لا عملية من أجل إجراء عملية. وهي بالتأكيد لا ترغب في رؤية عملية تكون مجرد ستار من الدخان لإخفاء التصعيد العسكري، ويصبح المدنيون والمعارضة المعتدلة على رأس ضحاياها. ونحن على قناعة راسخة بأنه ما دام السوريون لا يرون أي تغيير في حياتهم، فليست هناك مصداقية لأي مفاوضات، كما عبر عن ذلك الأمين العام، بقوة ووضوح، في رسالته المؤرخة ١٧ شباط/فبراير إلى مجلس الأمن (S/2016/152). وفي هذا السياق، ينبغي الترحيب باتفاق وقف الأعمال العدائية الذي توصلت إليه الولايات المتحدة وروسيا في ١٢ شباط/فبراير، بوصفه مساهمة في الحد من التصعيد وخطوة في اتجاه تحقيق تسوية للنزاع السوري. وكما أسلفت، فقد أيدت فرنسا تأييدا كاملا القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، دعما لمعايير وقف الأعمال العدائية.

فهذا المعلم هو بادرة أمل واختبار في آن معا. فهو يمثل الأمل في أنه، للمرة الأولى، سيرى السوريون انخفاضا في أعمال العنف وهجمات القنابل التي تطارد حياتهم اليومية، وهو اختبار لحسن نوايا الأطراف في الميدان، بما في ذلك الدول الأجنبية التي وافقت على وقف الأعمال العدائية. ولذلك يتمثل دور مجلس الأمن في عدم التردد في دعم كل ما يمكن أن يؤدي إلى الحد من أعمال العنف على نحو دائم. ومع ذلك، ينبغي للمجلس أيضا أن يكون واقعيا ودقيقا. وعلى هذا النحو، يجب بذل كل الجهود من أجل تنفيذ الاتفاق على

أرض الواقع. وتحقيقا لهذه الغاية، ترى فرنسا أنه من الضروري توخي أقصى درجات اليقظة حيال نقطتين.

أولا، يجب رصد تنفيذ الاتفاق عن كثب، فانعدام الثقة بين الأطراف في الميدان لم يسبق له أن بلغ هذا الحد. وفي ذلك الصدد، نذكر بأنه لا يستثنى من وقف الأعمال العدائية سوى الجماعات الإرهابية التي حددتها الأمم المتحدة صراحة. ويجب مراعاة تفسير دقيق لهذه النقطة، وإلا فليست هناك إمكانية لإحلال السلام. وسيقوم الفريق الدولي لدعم سورية، الذي سيكون مسؤولا أمام مجلس الأمن، بدور الحكم العام لعملية التنفيذ. فطالما استمرت الأطراف في النزاع في أن تكون هي الحكم الوحيد للانتهاكات واستئناف الأعمال العدائية، ستبقى البنية بأكملها على هشاشتها.

وتتعلق النقطة الثانية بالحد من العنف على نحو فعال ومستدام. فحتى يتم استئناف مفاوضات جنيف بين الأطراف السورية على أساس من المصداقية، يجب علينا أن نضمن تنفيذ الالتزامات المشار إليها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان ميونيخ – ولا سيما وصول المساعدات الإنسانية الكامل والآمن ومن دون معوقات ومن دون شروط إلى السكان المتضررين – تنفيذا كاملا. وكما أشار إلى ذلك الأمين العام نفسه في رسالته المؤرخة ١٧ شباط/فبراير، لا يمكن للمفاوضات أن تنجح إلا إذا كانت قائمة على أساس متين وذي مصداقية. والأمر متروك للمبعوث الخاص ليحدد ما إذا تم الوفاء بهذه الشروط في ٧ آذار/مارس. ولن يكون استئناف المحادثات ممكنا إلا إذا طبق النظام والقوى الخارجية التي تدعمه الالتزامات التي تم التعهد بها بدقة. وفي هذا الصدد، يساورنا قلق بالغ إزاء تكثيف القصف بالقنابل الذي قامت به القوات المسلحة السورية والروسية حتى الساعات الأخيرة من بدء نفاذ وقف الأعمال العدائية.

وستشجع فرنسا لجنة المعارضة العليا للمفاوضات على العودة إلى طاولة المفاوضات السورية – السورية حالما يتم تحقيق التنفيذ الكامل والدائم للالتزامات الدولية، ولا سيما وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق المحاصرة علاوة على التنفيذ الفعال لوقف الأعمال العدائية. إن لجنة المفاوضات العليا هي صاحبة مصلحة رئيسية وتضطلع بدور بالغ الأهمية في إنجاح المفاوضات. وفي هذا السياق، نعرب عن أسفنا العميق لعدم ذكرها في نص القرار، في حين أنها تتمتع بدعمنا ويجب أن تظل كذلك.

وإذا ما نجح وقف الأعمال العدائية، ستكون أول خطوة في اتجاه تحقيق تسوية للأزمة السورية قد اتخذت. ومع ذلك، ما دام وقف الأعمال العدائية لا يدعمه إحراز تقدم سياسي صوب مرحلة انتقالية بما يتماشى مع بيان جنيف (S/2012/523، المرفق)، سيظل هشا وعرضة للانتكاس. وبعبارة أخرى، فإن وقف الأعمال العدائية، الهش بطبيعته، ينبغي أن يتحرك صوب تحقيق وقف لإطلاق النار وهو أكثر استدامة.

ويحدد القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) أهدافا واضحة. وأود أن أذكر أحكامه بإيجاز. فلا يمكن أن يحدث وقف لإطلاق النار إلا باقتران مع عملية سياسية تشمل تنفيذ المراحل الأولى من الفترة الانتقالية. وعندما تستأنف المفاوضات السورية – السورية بين النظام ومفاوضي اللجنة العليا، ينبغي أن تبدأ الأطراف في صياغة شروط التوصل إلى حل توفيقي بهدف إنشاء سلطة انتقالية بكامل السلطات التنفيذية، وفقا لبيان جنيف. وستواصل فرنسا المساهمة بشكل كامل في الجهود الدبلوماسية للمجلس والفريق الدولي لدعم سورية بهدف إتاحة الفرصة للدبلوماسية لإثبات فعاليتها لصالح الشعب السوري.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية ،السيد ستيفان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية.

قبل وقت ليس ببعيد، عقد الفريق الدولي لدعم سورية اجتماعه الرابع لوزراء الخارجية في ميونيخ، واتخذ القرار الهام بتوسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية في سورية ووقف الأعمال العدائية والإسراع في استئناف محادثات جنيف. وقد تم تحقيق نتائج إيجابية في الاجتماع. وقاد وزير الخارجية الصيني وانغ يي وفدا إلى الاجتماع وقدم إسهاما هاما في النتائج. وفي الآونة الأخيرة توصلت روسيا والولايات المتحدة إلى اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية في سورية، وهو أمر تقدره الصين. فهذا الاتفاق يبرهن على أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الاجتماع الرابع للفريق الدولي لدعم سورية، قد تم تنفيذه.

واليوم اتخذ المجلس بتوافق الآراء القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) الذي يؤيد اتفاق وقف الأعمال العدائية في سورية. ويبين ذلك دعم المجتمع الدولي للجهود الدبلوماسية لأعضاء الفريق الدولي لدعم سورية والتزامه الراسخ بالتوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية. وترحب الصين بهذا التطور. فالتسوية السياسية هي السبيل الوحيد للخروج من الأزمة السورية. ومهما كانت الظروف، يجب مواصلة مسيرة التسوية السياسية. وينبغي أن يغتنم المجتمع الدولي الفرصة الهامة المتمثلة في تأييد المجلس لاتفاق وقف الأعمال العدائية في سورية للدفع بقوة أكبر في اتجاه تنفيذ توافق الآراء القائم والهام.

أولا، يجب أن تنفذ الأطراف المعنية في سورية اتفاق وقف الأعمال العدائية بشكل صارم وأن تضع حدا للقتال والعنف ضمن الإطار الزمني المحدد، وأن تعجل بوصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق السورية المعنية، بغية تهيئة الظروف المواتية للاستئناف الفوري لمحادثات جنيف.

ثانيا، يجب على الأطراف المعنية في سورية تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الاجتماع الرابع لوزراء خارجية الفريق الدولي لدعم سورية بدقة ووضع مصالح البلد والشعب أولا والإسراع باستئناف المحادثات لوضع مصير ومستقبل سورية بقوة في أيدي الشعب السوري.

ثالثا، على البلدان الرئيسية في المنطقة الكف عن توجيه أصابع الاتهام إلى بعضها البعض واتخاذ إجراءات ملموسة، بدلا من ذلك، لمنع تدهور الحالة والاضطلاع بدور بناء في التنفيذ المقبل لوقف الأعمال العدائية والجهود الرامية إلى توسيع نطاق المساعدة الإنسانية.

رابعا، ينبغي لأعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية، أن يضعوا السلام في سوريا والمنطقة أولا، وأن يضطلعوا بمسؤولياتهم وأداء الأدوار المنوطة بهم في التنفيذ الفعال لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الاجتماع الرابع لوزراء الخارجية والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وتعرب الصين عن تقديرها الكبير لجهود وساطة المبعوث الخاص دي ميستورا وتؤيد بقوة دور الأمم المتحدة بوصفه قناة الوساطة الرئيسية لإيجاد حل سياسي للمسألة السورية. والصين على استعداد لمواصلة دورها الإيجابي والبناء في التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستيفان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى عمله الممتاز في هذه الظروف الصعبة.

وترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) بتوافق الآراء تأييدا للاتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية في سورية.

أود أن أشارك الآخرين في الترحيب بالتعاون بين الولايات المتحدة وروسيا الذي مكن من إبرام هذا الاتفاق. وإذا نفذ الاتفاق بالكامل، يمكن أن يكون هذا الاتفاق أهم خطوة إلى الأمام في السنوات الخمس الماضية، خطوة تقربنا إلى إنهاء العنف وتجعل إنتهاء النزاع قريب المنال، وتحمل الأمل في تحقيق انتقال سياسي. ولذلك أرحب بقرار المبعوث الخاص دي ميستورا بالتعجيل بإعادة عقد المفاوضات السياسية بشأن الانتقال، في جنيف في ٧ آذار/مارس. ومن الأهمية بمكان أن نغتنم الزخم الذي أحدثه هذا الاتفاق. لكن على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2016/152) بشأن تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، هناك عدد من الإجراءات التي لا تزال معلقة والتي يلزم اتخاذها للمضي قدما لتعظيم فرص المفاوضات الناجحة.

أولا، يجب على فرقة العمل الاتفاق على عملية شفافة للرصد والتحقق من وقف أعمال القتال، وفي المستقبل وقف إطلاق النار. ثانيا، لا تزال هناك حاجة لتدابير إضافية لبناء الثقة لإظهار التزام النظام بالعملية السياسية. ولا بد أن تشمل تلك التدابير الإفراج عن المحتجزين بصورة تعسفية، ولا سيما النساء والأطفال. ثالثا، لا بد من رؤية إنهاء تام لعرقلة وصول الإمدادات الطبية إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها. تلك الممارسة غير مقبولة تماما. وكما سمعنا في الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد ستيفن أوبراين (انظر S/PV.7631) يوم الأربعاء، هناك استئناف هام لوصول المعونات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة، وهذا أمر موضع ترحيب. ولكن الأمر تأخر كثيرا، ومن الواضح أنه لا تزال هناك احتياجات كبيرة، بما في ذلك الوصول إلى مناطق الغوطة الشرقية. ويجب أن نبدأ في رؤية ذلك في الأيام المقبلة.

لا يزال هناك الكثير الذي لا بد من القيام به. ويجب أن تحول روسيا الأقوال إلى أفعال وتستخدم ما تنفرد به من نفوذ على نظام الأسد والميليشيات التابعة له وداعميه الآخرين للالتزام بهذا الاتفاق. وإذا قاموا بذلك، سيمنح قدر من الثقة التي تمس الحاجة إليها لآمالنا في التوصل إلى تسوية سياسية؛ وإذا لم يفعلوا ذلك، سنتعثر مرة أخرى وسيستمر تصاعد العنف. وينبغي ألا ننسى أن الغارات الروسية وغارات النظام قد قتلت ٣٨٠ ١ من المدنيين وجرحت ٥٧٨٩ منذ بدأت روسيا حملتها في سورية، بما في ذلك الهجمات على ما لا يقل عن ثلاثة مخيمات للاجئين والمشردين داخليا. وبالرغم من تفاؤلنا اليوم، علينا إدراك أن وقف أعمال القتال هو أمر تأخر. وبدلا من التركيز على الحالات التي فشلنا فيها في الماضي، دعونا الآن نغتنم الزخم، نحقق تقدما عاجلا يهدف إلى انتقال سياسي – بعيدا عن الأسد – وحكومة تمثل كافة السوريين. وذلك هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع الأطول أجلا، ولدى القيام بذلك دعونا ندحر خطر داعش.

وختاما، أود أن أوضح موقف المملكة المتحدة المتمثل في أن الهيئة العليا للمفاوضات السورية هي التي يجب أن تمثل المعارضة السورية في المفاوضات الرسمية في جنيف. تمثل الهيئة طائفة واسعة النطاق من قوى المعارضة المقاتلة في سوريا ضد طغيان الأسد. وتستحق دعمنا المخلص، الذي للأسف لم ينعكس في هذا القرار.

ومن الأهمية بمكان الآن أن يعمل جميع أعضاء المجتمع الدولي بحسن نية من أجل تنفيذ هذا القرار والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، إلى جانب الاتفاقات التي تم التوصل إليها في ميونيخ. وبذلك، يمكننا التأكد من أن هذا أخيرا هو عام إنهاء إراقة الدماء في سورية.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تبقى أقل من ١٠ دقائق على بلوغ لحظة حاسمة ولنخطو خطوة أولى وحاسمة لوضع حد للحرب على أرض سورية. بقيت بضع دقائق فقط على بدء المرحلة الأكثر حسما، وتطالب إسبانيا بكامل التزام أطراف النزاع وحلفائها بالقرار (٢٠١٦) ٢٢٦٨ الذي اتخذناه للتو.

أنا ممتن للاتفاق الذي توصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن وقف أعمال القتال في سورية، الأمر الذي أتاح لنا اتخاذ هذا القرار اليوم. وإسبانيا على الاستعداد لدعم كل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق تلك الغاية. ونحن على ثقة في الأعمال التي يضطلع بها الفريق الدولي لدعم سورية لوضع خريطة لتنفيذ هذا الاتفاق ولتنفيذ آلية الإشراف. في الأيام المقبلة ستكون الشفافية والدقة من العناصر اللازمة لنجاح هذا المسعى. عقب خمس سنوات من الحرب، نواجه مسرحا معقدا للعمليات بصورة غير عادية يكون فيه لأدنى استفزاز عواقب هائلة. ولذلك ندعو إلى الاحترام الصارم للشروط المتفق عليها، وأكرر ذلك. لقد صوتنا تأييدا لهذا القرار اقتناعا بأنه يمكن أن يؤدي بنا إلى مرحلة جديدة في سورية، مما يسهم بالتالي في تهيئة الظروف اللازمة لإيجاد حل سياسي للأزمة. ونرحب بحقيقة أن السلطات السورية والهيئة العليا للمفاوضات للمعارضة قد انضمت بالفعل إلى الاتفاق.

كان الأمين العام واضحا للغاية في تقريره الأخير (S/2016/152) إلى مجلس الأمن عن الحالة في سورية. المنطق العقيم للمسار العسكري قد خلف أكثر من ربع مليون قتيل، وأكبر الأزمات الإنسانية في عصرنا، وملاذا لإرهاب داعش وتنظيم القاعدة. البديل الوحيد لكسر دائرة عنف السنوات الخمس الماضية هو تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي يؤكد على أهمية اعتماد أطراف النزاع لتدابير بناء الثقة للإسهام، أولا، في جدوى العملية السياسية، وثانيا، وقف مستدام لإطلاق النار بمرور الوقت. وأود أن أسلط الضوء على تدبيرين من تدابير بناء الثقة، وهما وصول المساعدة الإنسانية، وإطلاق سراح السجناء. إن وصول المساعدات الإنسانية مشمول بالفعل في شروط وقف أعمال القتال. وعلاوة على ذلك، فإنه طلب تدعمه سلسلة طويلة من قرارات مجلس الأمن. من الضروري استمرار وعدم عرقلة إمكانية الوصول. ولا يمكن تبرير تقييد أنشطة الأفرقة الطبية والجراحية تحت أي ظرف من الظروف، ناهيك عنه عندما يكون هناك وقف للأعمال القتالية. ودعا الأمين العام من جانبه إلى حرية التنقل للسكان المدنيين في المناطق المحاصرة. كما يطالب هذا القرار بالإفراج عن المحتجزين بشكل تعسفي، ولا سيما النساء والأطفال. لقد طلبنا جميعا بوضع حد للهجمات العشوائية على السكان المدنيين. ونثق الآن بأن القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) سيتيح لنا أن نتجاوز هذا الفصل المأساوي للحرب في سورية.

لكن، يجب أن ندعو الحكومة السورية إلى حماية السكان المدنيين، مع الالتزام بشكل صارم بمعايير القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. تلك خطوات ضرورية من أجل توفير المصداقية للأطراف التي ترهن كل شيء من أجل حل سياسي. ومكافحة الإرهاب لا يمكن أن تكون ذريعة للاستمرار في اختبار عملية الحوار تحت رعاية الأمم المتحدة.

والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي اتخذ بالإجماع قبل شهرين تقريبا، لا يزال يمثل خريطة طريق صالحة في سورية. لقد اضطلعت الأمم المتحدة بالدور الذي عهدنا به إليها. وتثق إسبانيا بشكل كامل في المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، ونشكره بإخلاص مرة أخرى على عمله من أجل إحلال السلام في سورية. إن المجتمع الدولي مهيأ بالفعل لسيناريو جديد للمصالحة في سورية.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): انتصف الليل بتوقيت دمشق، اليوم ٢٧ شباط/فبراير. وباعتماد القرار الجديد ٢٢٦٨ (٢٠١٦) بالإجماع، أقررنا على نحو كامل وقف أعمال القتال في سورية الذي أعلنته في ٢٢ شباط/فبراير الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. وأرحب بالجهود التي بذلها وزير الخارجية السيد كيري والوزير لافروف، الرئيسان المشاركان للفريق الدولي لدعم سورية، التي تتيح فرصة لوضع حد لهذا الصراع الذي طال أمده. لقد شارك الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في تقديم القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، وهو ما أجده موضع ترحيب. ويجب أن يسفر اعتماد القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) وتنفيذه عن التنفيذ الكامل للقرار الأهم، وهو القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويحدوني الأمل في استمرار تعاون روسيا والولايات المتحدة وتعزيزه، فضلا عن التعاون فيما بين الشركاء الآخرين في عملية تنفيذ القرارين.

أود الآن أن أشكر السيد ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية وكذلك، والأهم على جهوده التي لا تعرف الكلل للمضي قدما بالعملية السياسية. وترحب اليابان بالإعلان عن الاستئناف المقرر للمحادثات بين السوريين في ٧ آذار/مارس. وكما قال المبعوث الخاص، فإن بدء وقف أعمال القتال والمحافظة عليه وتحسين الحالة الإنسانية المتردية عنصران لا غنى عنهما من أجل نجاح تلك المحادثات.

لقد قدمت اليابان المساعدة المستمرة إلى سورية من أجل تنمية اقتصادها وتحسين معيشة الشعب. كانت مسألة أن يتمكن الشعب السوري من التمتع بحياة أفضل دائما أولوية عليا لليابان. لكن، منذ بداية الأزمة، قتل أكثر من ربع مليون سوري وفر ٤,٦ مليون من البلد. وستواصل اليابان العمل مع الآخرين من أجل التوصل إلى تسوية سياسية دائمة من خلال استعادة الثقة فيما بين الأطراف عن طريق تقديم المساعدة التي يستفيد منها كافة السوريين، من دون تهميش لأي فئة.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى المتكلمين السابقين في الترحيب باتخاذ القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) في الوقت المناسب. إن اعتماد القرار بالإجماع شاهد على تصميم مجلس الأمن في السعي إلى وضع حد للتراع الدموي في سورية. كما نشكر المبعوث الخاص دي ميستورا على إحاطته الإعلامية، التي وفرت لنا نظرة متعمقة في الأسبوع حاسم الأهمية لسورية، وهو أسبوع نأمل أن يبدأ في تحديد مستقبل أفضل للرجال والنساء والأطفال في سورية.

وترحب ماليزيا بإعلان الفريق الدولي لدعم سورية وقف أعمال القتال، المقرر أن يبدأ الآن. ونرحب أيضا باتفاق الحكومة السورية والجماعات المعارضة في ذلك الصدد. بموافقة جميع الأطراف على وقف أعمال القتال، بما في ذلك قوات التحالف، لدينا الآن فرصة حقيقية للحد من العنف ووضع حد للوحشية التي لا معنى التي ألحقها التراع بالشعب السوري. بصيص الأمل البادي للشعب السوري عقب كثير من العمل الذي اضطلع به المجلس والفريق الدولي لدعم سورية والمبعوث الخاص دي ميستورا خلال الأسابيع القليلة الماضية يجب أن يصبح حقيقة. لا يمكن السماح لذلك الأمل بالإخفاق، لأن التصعيد العسكري واستمرار التراع لا يمكن إلا أن يسفر عن إلحاق المزيد من الضرر على الجانبين وإطالة أمد الأزمة الإنسانية المتردية.

تشجعت ماليزيا جراء الجولة الأولى من محادثات السلام التي عقدها المبعوث الخاص دي ميستورا أواخر الشهر الماضي. وللأسف توقفت محادثات السلام بسبب استمرار القصف الجوي وعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. إن وقف أعمال القتال وإحراز تقدم كبير في العمليات الإنسانية الأسبوع الماضي يمنحنا أملا جديدا في استئناف محادثات

السلام. ونحيط علما باستئناف المحادثات المخطط في ٧ آذار/مارس وندعو جميع الأطراف المعنية إلى المشاركة في المحادثات التي تيسرها الأمم المتحدة الأسبوع القادم. لكننا نود أن نحذر من تغيير الأهداف كثيرا. نأمل أن تمضي محادثات السلام المقرر عقدها ايوم لاثنين المقبل قدما. إن محادثات السلام حاسمة الأهمية للغاية، والحل الوحيد للنزاع السوري هو من خلال تسوية سياسية. وكلما سارعت الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية بقبول ذلك، كلما تسنى التبكير في استثمار المزيد من الجهود لإنجاز تقدم لإنهاء الصراع والعمل من أجل إحلال السلام. لذلك، يجب أن يتحول تركيزنا الآن إلى الطريق السياسية والعمل من أجل تنفيذ بيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

وأثلج صدرنا التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني في كفالة المرور الآمن لبعثات الإغاثة الإنسانية إلى المدن الخمس المحاصرة في سورية. وقد شهدنا أيضا الأمم المتحدة تضطلع بأول عملية إسقاط جوي للمعونة الإنسانية إلى أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في دير الزور. وبالنظر إلى ذلك التقدم الكبير، يود وفد بلدي أن يكرر التأكيد على أن النجاح في إيصال الإغاثة الإنسانية عن طريق الإسقاط الجوي إلى المناطق المحاصرة يجب تكراره؛ ينبغي ألا تكون عملية وحيدة. وإضافة إلى ذلك، هناك مناطق محاصرة أخرى لا يمكن وصول الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية إليها، ولا بد من منح إمكانية الوصول إلى تلك الأماكن. وندعو مرة أخرى الدول التي تتمتع بنفوذ على أطراف النزاع إلى بذل كل ما في وسعها لكفالة إنهاء عمليات الحصار وإمكانية وصول المعونات الإنسانية إلى الجميع.

ويحدونا الأمل في أن يؤدي وقف أعمال القتال فيما بين الأطراف المعنية في النزاع بنا إلى الحل السياسي الذي تمس الحاجة إليه. كما يتعين على المجلس أن يبقى متحدا في تحقيق ذلك.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يود وفد السنغال أن يشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن المسألة السورية، التي أولتها رئاستكم الكثير في شهر شباط/فبراير. ويشكر وفد بلدي أيضا المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية.

لقد أثبت وفد بلدي مرة أخرى، من خلال التصويت تأييدا للقرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) المقدم من الوفدين الروسي والأمريكي، التزامه وإسهامه في البحث عن حل شامل ودائم للمأساة السورية الشنيعة من حيث أبعادها السياسية والأمنية والإنسانية. ونرحب بروح التعاون التي أبداها الرئيسان المشاركان للفريق الدولي لدعم سورية – الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي – في صياغة القرار، الذي من المؤكد أنه يمثل بصيصا من الأمل، مهما كان خافتا، للشعب السوري المحاصر، الذي لم يعد يعرف أين الملجأ. إن القرار موجز من حيث أنه يتعلق بالشروط التي يتعين من خلالها الالتزام بوقف أعمال القتال. لقد تجاوزت الساعة الآن منتصف الليل في دمشق، ونأمل أن يكون وقف إطلاق النار فعالا ويفتح الطريق أمام تدابير أخرى لبناء الثقة كجزء من العملية السياسية في سورية.

ونرحب بحقيقة أن القرار يؤكد مجددا أولوية الاستمرار في مكافحة الإرهاب وأنه، في ذلك السياق لا ينطبق وقف الأعمال العدائية على الجماعات الإرهابية التي حددها الأمم المتحدة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو جبهة النصرة، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وإذ نضع في اعتبارنا الخطوات الإيجابية المُتخذة في الآونة الأخيرة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها، يسرنا كذلك أن نلاحظ أن القرار يقترح مجموعة واسعة من الإجراءات لمعالجة هذا البعد، لا سيما لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية في إطار

فرقة العمل التابعة للفريق الدولي لدعم سورية، فضلا عن الوصول من دون عائق إلى جميع أنحاء سورية، وخاصة المناطقة المدرجة في النص. وهذا هو السبب وراء دعوة وفد السنغال الأطراف المعنية إلى الاحترام الكامل لوقف الأعمال العدائية من أجل تعزيز تدابير بناء الثقة الأخرى الرامية إلى التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء سورية بدعم من المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى تبادل المعلومات في إطار فرقة العمل، تنتظر السنغال باهتمام المقترحات المحددة بشأن آليات الرصد التي يُنتظر أن يقدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن.

وفي ضوء كل ذلك وضرورة دعم الأعمال التي يقوم بها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، ولإرسال رسالة قوية إلى الأطراف المسؤولة عن واحدة من أفظع المآسي الإنسانية في زماننا، قرر بلدي منح تأييده الكامل للقرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦). ومرة أخرى، نشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا ونعرب له عن دعم وفد السنغال الكامل في مهمته المعقدة والحساسة للغاية، على أمل أن يقلل القرار الذي اتخذناه للتو من صعوبة مهمته عند استئناف المفاوضات بين الأطراف السورية في ٧ آذار/مارس.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): شأننا شأن الآخرين، نشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده التي لا تكل. لقد أيد وفد أوكرانيا القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، الذي اتخذه مجلس الأمن من فوره، ويأمل بصدق أن يفيد في تحقيق هدف كسر نمط التصعيد الخطير في سورية وأن يساعد على وضع حد لهذا النزاع.

وفي نفس الوقت، نود أن نسجل عدم موافقتنا على صياغة الفقرة ٤ من القرار في الجزء الذي يقر بجهود الاتحاد الروسي للتوصل إلى تفاهم بشأن أحكام وقف الأعمال العدائية. فالحقيقة هي أن دعم الاتحاد الروسي للقوات الحكومة في سورية يمثل تحديدا سبب انتقال العنف إلى مستوى جديد في الأشهر الأخيرة. وتحاول روسيا الآن فرض نفسها كوسيط في عملية التسوية السورية. والتكتيكات الروسية في سورية مماثلة لتكتيكاتها في شرق أوكرانيا. وكما هو الحال في أوكرانيا، تؤجج روسيا العنف في سورية، بما في ذلك من خلال إرسال أفراد عسكريين وتوفير أسلحة وذخائر والقيام بعمليات قتالية ونشر الدعاية الكاذبة. وبينما نتكلم، بلغتني للتو تقارير تفيد بأنه، قبل ساعة من دخول وقف إطلاق النار في سورية حيز النفاذ، ضربت غارة جوية روسية مستشفى الكنانة في مدينة دارة عزة بمحافظة حلب. وتشبه الحالة الراهنة داخل حلب وفي محيطها كثيرا التكتيكات التي استخدمتها القوات المسلحة الروسية إبان حصار مدينة ديبالتسيفي الأوكرانية في شباط/فبراير ٢٠١٥ بعد التوقيع على مجموعة تدابير مينسك.

وللأسف لم يؤخذ بمقترحاتنا لتحقيق التوازن في نص الفقرة ٤ من مشروع القرار على النحو الواجب. ولكن، نظرا لاهتمام الوفد الأوكراني بخطورة وإلحاح الوضع في سورية، قرر التصويت مؤيدا للقرار. ودافعنا يحركه إدراكنا للحاجة الماسة إلى عكس اتجاه هذا النزاع المروع الذي دمر سورية ووضع الشرق الأوسط برمته على حافة تصعيد إقليمي أكبر. ومن الواضح أن هذا الترتيب قد تأخر كثيرا، غير أن المهم إنه يعبر عن فهم واسع لأن الشعب السوري لا يستطيع الانتظار أكثر من ذلك وأنه يستحق السلام والمساعدة العاجلة. ويحدونا الآن بصيص أمل جديد في سورية، ونحتاج إلى خطوات عملية ملموسة على أرض الواقع.

ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نشدد على أهمية الأيام والأسابيع المقبلة، التي ستكون مصيرية. ويتعين على الأطراف المتنازعة، سواء داخل سورية أو خارجها، إثبات تمسكها بالوفاء بالتزاماتها، فعلا لا قولا. فلا يوجد مجال في هذه المرة للمناورات السياسية أو الأعذار. ولن يكون هناك سوى سبيل واحد يتمثل في إلقاء السلاح والانخراط في عملية سياسية جادة.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نحن أيضا نشكر السيد ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية، ونشيد به على ما أبداه من عزم وتفاؤل في المضي قدما بعملية بالغة الصعوبة. ونثني أيضا على الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على قيادة الجهود التي أدت للتوصل إلى اتفاق وقف الأعمال العدائية، الذي يفترض أن يكون قد بدأ قبل بضع دقائق.

إن مناقشات اليوم تجري على خلفية خمس سنوات من الدمار والفشل في سورية. وقد كانت الأطراف السورية في أواخر العام الماضي متباعدة في مواقفها كما كانت دائما. وكانت هناك لحظات واعدة، ولا سيما اتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) واتفاقات الفريق الدولي لدعم سورية اللاحقة. وللأسف، في أعقاب كل واحدة من هذه اللحظات الواعدة، شهدنا تصعيدا للقتال فيما حاولت الحكومة السورية وداعموها الاستفادة من الوضع لمصلحتهم. وكان ذلك مثيرا للقلق العميق ومخيبا للآمال بشدة.

وأخيرا، لدينا الآن اتفاق لوقف للأعمال العدائية من المقرر أن يدخل حيز التنفيذ في الساعات القادمة. ونرحب بذلك الاتفاق، وقد سرنا التصويت اليوم مؤيدين للقرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) الذي يؤيد الاتفاق. وإذا صمد وقف الأعمال العدائية، فستكون هذه هي المرة الأولى خلال خمس سنوات التي نشهد فيها اتفاقا على وقف القتال في هذه الحرب الأهلية الدامية. ويمثل وقف الأعمال العدائية خطوة هامة نحو وقف دائم لإطلاق النار. وهو يبعث الأمل في خفض العنف المروع والمعاناة الإنسانية في سورية. وحتى يكون الاتفاق مجديا، يجب على أطراف الصراع والأعضاء ذوي الصلة في الفريق الدولي لدعم سورية أن يظهروا التزاما ثابتا بإنجاحه في التطبيق العملي.

ونحن نسلم بأنه لا بد من استمرار الكفاح ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وغيرهما من المنظمات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن، ولكن ذلك يفتح الباب حتما أمام احتمال ضرب أهداف خاطئة، سواء عن قصد أو عن غير قصد. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى تقويض اتفاق وقف الأعمال العدائية والعودة إلى صراع واسع النطاق. ويجب على جميع الذين يؤيدون هذا الاتفاق العمل بمزيد من الحذر للحيلولة دون الوصول إلى هذه النتيجة، ولا سيما بتجنب الأنشطة العسكرية ضد الجماعات التي لم يحددها المجلس والمدنيين والبنية التحتية المدنية.

ويؤكد قرار اليوم على الصلة الوثيقة بين وقف دائم لإطلاق النار وعملية سياسية موازية. ونأمل أن يذكر التاريخ اتفاق وقف الأعمال العدائية بوصفه بداية نهاية العنف في سورية. ومن ثم، فإن من دواعي سرورنا أن نسمع من السيد دي ميستورا أن المحادثات بين السوريين ستُستأنف في ٧ آذار/مارس وأن تلك العملية ستكون شاملة للجميع.

ونحن نعتقد أن من الصحيح أن المجلس قد بعث اليوم برسالة إلى الأطراف السورية مفادها أنه يجب عليها أن تشارك في هذه المفاوضات بشأن عملية انتقال سياسي، وأن عليها أن تنخرط في تلك المفاوضات بحسن نية. ونشعر بالتعاطف مع أولئك الذين يعززون تدابير بناء الثقة من أجل بناء قوة القاعدة التي يجب أن تجري هذه المفاوضات على أساسها. وفي الوقت نفسه، ينبغي للأطراف عدم الإصرار على شروط مسبقة تهدف إلى تقويض المفاوضات قبل أن تبدأ. وتقع على عاتق جميع أطراف الصراع مسؤولية تهيئة وإدامة الظروف المؤاتية لإجراء مفاوضات بناءة.

ويظل من المهم للغاية التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار الذي اتخذناه اليوم. وهذا يتطلب التزاما حقيقيا في الأيام والأسابيع المقبلة بوقف

الأعمال العدائية، وفقا لأحكام الاتفاق الذي أقره المجلس اليوم. كما يعني هذا السماح بوصول المعونة الإنسانية بصورة كاملة ومستمرة ودون عوائق إلى من هم بحاجة إليها. ويجب أن يشمل ذلك المساعدة الطبية التي تمس الحاجة إليها.

ونأمل أن يتم أيضا الإفراج عن المحتجزين، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن.

لقد حان وقت الجد وآن أوان اتخاذ قرارات صعبة بشأن المسائل الصعبة. فالوقت الراهن ليس وقت الخطوط الحمراء السياسية. ولن يحصل أي طرف على كل ما يريده، بما في ذلك الحكومة السورية والمعارضة والداعمون الإقليميون والدوليون. وسيفتقر أي حل عملي إلى الكمال. وسيتطلب أي حل سياسي القبول بحلول وسط. ونحن على استعداد لدعم السيد دي ميستورا في جهوده الرامية إلى استئناف المفاوضات في جنيف، ونشجع المجلس على بذل كل ما في وسعه لمساعدته.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا على ثباته وعلى المحافظة على الأمل في أن نتمكن من الوصول إلى المرحلة التي بلغناها اليوم.

تؤيد أنغولا اتخاذ القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، بشأن وقف الأعمال العدائية في سورية، بالإجماع اليوم. إنه خطوة إيجابية إلى الأمام طال انتظارها في السعي إلى التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة السورية، وسنواصل دعمنا له، ولا سيما تدابير بناء الثقة التي تهدف إلى تهيئة الأوضاع اللازمة لانتقال سياسي وحوار بقيادة سورية، وهو ما لم نتوقف في المجلس قط عن الدعوة إليه.

إن إنشاء فرقة عمل دولية معنية بكفالة وصول المساعدات الإنسانية دون معوقات وإبرام وقف لإطلاق النار في سورية هو مبادرة حسنة التوقيت، بالنظر إلى تفاقم أزمة اللاجئين وما شهدناه من وحشية وخسائر في الأرواح تجاوزت ربع مليون شخص. والسماح للوكالات الإنسانية بالقيام بأعمالها، الأمر الذي لا يمكن أن يكون فعالا إلا بوقف الأعمال العدائية، أمر بالغ الأهمية لوقف التدفق المتزايد للاجئين وأهوال الأعمال العدائية التي نشهدها. ونأمل مخلصين أن يصمد وقف القتال في إطار آلية الرصد، ونتطلع إلى استئناف المحادثات بين الأطراف السورية تحت رعاية المبعوث الخاص، والتي أُعلن الآن أنها ستجري في ٧ آذار/مارس.

في الختام، نؤكد مجددا دعمنا للمبعوث الخاص، ونتمنى له كل النجاح في الجولة التالية من المفاوضات. ونأمل أن يظل وقف الأعمال العدائية ساريا في هذه المرة وأن نحول تركيزنا إلى بناء الجسور بين مختلف الفصائل في سورية على أساس تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وإلى توحيد جهودنا الرامية إلى تحييد الجماعات الإرهابية ومواصلة العمل للقضاء على خطر ارتكابها لأعمال عدائية. وعندها، قد نتمكن من المضي قدما من أجل بناء الزخم للمسار السياسي، مع التشجيع على الالتزام بوقف إطلاق النار والسعي نحو تحقيق السلام والاستقرار في سورية والمنطقة.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن وفد أوروغواي، أود أن أشكر السيد دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام، ليس على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للتو فحسب، ولكن أيضا على روحه التي لا تعرف الكلل وجهوده التي لا تتوقف وعزمه على النهوض بالمهمة التي أسندها إليه الأمين العام ومجلس الأمن. كما نتوجه بالشكر إلى الفريق العامل معه، ونود أن نكرر الإعراب عن ثقتنا بعملهم. كما يود وفد أوروغواي أن يشكر الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي ليس على صياغة القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) الذي اتخذ للتو فحسب، ولكن أيضا على جهودهما

في المساعدة على بلوغ هذه المرحلة الجديدة في الصراع الذي استمر بالفعل لفترة طويلة جدا.

يوم الأربعاء، أصدرت حكومة أوروغواي بيانا، أعربنا فيه بصورة أساسية عن ارتياحنا إزاء الإعلان الصادر مؤخرا عن وزير خارجية الولايات المتحدة، جون كيري، وسيرجي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، بصفتهما الرئيسين المشاركين للفريق الدولي لدعم سورية بمناسبة توقيعهما على اتفاق لبدء نفاذ وقف الأعمال العدائية في سورية. وترى أوروغواي أن الاتفاق خطوة هامة إلى الأمام في الجهود الرامية إلى وضع حد للعنف وتيسير وصول المساعدات الإنسانية في سورية، ولا سيما إلى المناطق المحاصرة. وفي هذا الصدد، نود أن ندعو الأطراف إلى احترام الالتزامات التي تعهدت بها والعمل على نحو فعال للامتثال لها وتنفيذها.

إن هذه بادرة أمل للشعب السوري وخطوة أساسية نحو تحقيق التنفيذ الفعال للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وقد صوت وفد بلدي مؤيدا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والقرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، وذلك إيمانا منه بأن هذه خطوة أولى نحو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، الأمر الذي من شأنه أن يتيح إمكانية للنهوض بعملية سياسية تمكننا من إنهاء هذا الصراع الطويل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

نود أولا أن نشيد وننوه بعمل المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، وأن نهنئه على جهوده المتواصلة الرامية إلى العمل من أجل إحلال السلام بما يضع حدا للصراع المروع الذي يعاني منه الشعب السوري.

اليوم، صوتت جمهورية فنزويلا البوليفارية مؤيدة للقرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع، وذلك إيمانا منها بأن النص يؤكد مجددا الرأي القائل بأن حل النزاع المسلح في البلد يجب أن يكون حلا سياسيا وسلميا وتفاوضيا. وسيدعم بلدي أي تدابير ترمي إلى بناء الثقة وإحلال السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بالإعلان عن وقف الأعمال العدائية الذي يوشك أن يدخل حيز النفاذ، ونأمل أن تمتثل جميع الأطراف المعنية بصرامة للاتفاق. ويسرنا أن أصحاب المصلحة الذين لديهم تأثير الأزمة في سورية يظهرون الإرادة السياسية اللازمة لتمهيد الطريق أمام السلام الذي يتوق إليه الشعب السوري. ويجب علينا أن نتخذ إجراءات حاسمة ونعتقد أن هذا السعي من أجل إيجاد حيز للحوار، والذي كان دافعا لوفدي روسيا والولايات المتحدة، هو بادرة مشجعة لدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمبعوث الخاص دي ميستورا ومجلس الأمن.

ونود أن نعرب عن تقديرنا ودعمنا للجهود الدبلوماسية التي تبذلها جميع الأطراف المعنية بهدف إحلال سلام وطيد ودائم في سورية. ونرحب أيضا بإعلان السيد دي ميستورا عن استئناف محادثات السلام بين الأطراف السورية، والمقرر عقدها في ٧ آذار/مارس، ونأمل أن تضم ممثلين عن جميع القطاعات والمجموعات المشاركة في الصراع وفي مكافحة الإرهاب. وندرك أن تحديد العناصر المشتركة التي ستمكننا من وضع الأساس اللازم للمفاوضات السياسية مهمة صعبة، ولكنها مهمة بالغة الأهمية ستتطلب التزام جميع الأطراف إذا ما أردنا إحراز تقدم ملموس في مساعدة الشعب السوري. ونحن نكرر دعوتنا إلى استمرار مفاوضات السلام دون شروط مسبقة، وذلك لتمكين أبناء الشعب السوري من التغلب على مأساة الحرب التي جعلتهم ضحايا لأعمال الجماعات المسلحة والإرهابيين الذين يمارسون نشاطهم في بلدهم.

لقد قلنا منذ البداية أنه، من أجل وضع حد للحرب، يجب أن تشمل عملية السلام جميع الأطراف، وأنه لا بد الاعتراف

بحكومة الرئيس بشار الأسد في هذا القرار. وتعتقد فنزويلا أن حكومة الرئيس الأسد الشرعية هي عنصر أساسي فاعل في المعادلة السياسية لحل للنزاع. واستبعادها سيكون بمثابة الحكم على العملية بالفشل. كما نعتقد أن مجلس الأمن ليس لديه أي سلطة للبت في شرعية الحكومة السورية. فالأمر يعود للشعب السوري فحسب، وهو مسألة تتعلق باحترام سيادة كل بلد من البلدان ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ويملك الشعب السوري استقلاله السياسي المؤكد عليه مجددا بمساعدة المجتمع الدولي، بدون تدخل أجنبي وحلول مفروضة تحابي مصالح غير مصالح بلده. وفي هذا الصدد، تؤكد فنزويلا مجددا دعمها لسيادة سورية واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية، فضلا عن حقها في تقرير المصير، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ويرتبط حل الأزمة الإنسانية في سورية ارتباطا وثيقا بوقف أعمال القتال. ولذلك نرحب بوصول المساعدة الإنسانية مؤخرا على الأقل لجزء من السكان الذين هم بحاجة ماسة إلى الغذاء والأدوية. ونحن نفهم أن ذلك ليس كافيا، وكما قلت، لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به في السياق الإنساني. ومع ذلك، فإن هذا القلق معرب عنه في الفقرة ٦ من القرار ويحظى بتأييد الفريق الدولي لدعم سورية. ونأمل أن تسمح جميع الأطراف بإنهاء الحصار المفروض على مئات الآلاف من الأشخاص.

وكما تم الاتفاق عليه، فإن وقف الأعمال العدائية لا ينطبق على الجماعات الإرهابية التي تستترف قدرات سورية، مثل جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ومن المهم الإشارة إلى أن الحكومة السورية، بدعم من الاتحاد الروسي، تكافح بلا كلل التنظيم الإرهابي المذكور أعلاه والأشخاص المرتبطين بهم. وهذه الجماعات الإرهابية تهدد السلم والأمن الدوليين من خلال توسيع نطاق أفعالها إلى بلدان أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومناطق أخرى. ويجب على المجتمع الدولي تقديم دعمه الكامل إلى السلطات السورية وجميع الجماعات المحاربة لآفة الإرهاب. وفي هذا السياق، لا بد من مضاعفة الجهود لمنع تمويل هذه الجماعات وتدريبها ونقل الأسلحة إليها، فضلا عن منع استخدامها وتشجيعها بوصفها أدوات للإطاحة بالحكومات، وفقا لقرارات المجلس والجمعية العامة.

وأخيرا، بلدنا لا يزال ملتزما بتحقيق السلام في سورية، السلام الذي سيضع حدا لهذا الصراع على أساس حل سياسي تفاوضي بقيادة الشعب السوري، وحكومته ومؤسساته، الأمر الذي يكفل سيادة واستقلال ذلك البلد المتجانس.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): شكرا، سيدي الرئيس، لعقد هذه الجلسة الهامة، وشكرا للمبعوث الخاص السيد دي مستورا على مشاركته معنا من جنيف.

لم تدخر الحكومة السورية جهدا، كما تعرفون، منذ بداية الأزمة لإيجاد تسوية سياسية. وقد أثبتت ذلك مرارا وتكرارا. واستمرارا لهذا النهج، وانطلاقا من حرصها على وقف سفك الدم السوري، دم أبنائنا، أبناؤنا نحن، وعلى إعادة الأمن والاستقرار وتنفيذ إرادة الشعب السوري، فقد أعلنت الحكومة السورية رسميا قبولها وقف الأعمال القتالية على أساس استمرار الجهود العسكرية لمكافحة الإرهاب ضد تنظيمي داعش وجبهة النصرة والتنظيمات الإرهابية الأخرى المرتبطة بها وبتنظيم القاعدة وفقا للإعلان الروسي الأمريكي المشترك.

وتعتبر الحكومة السورية مضمون هذا الإعلان خطوة مهمة باتجاه التسوية السياسية، وتؤكد من على هذا المنبر استعدادها للمساهمة في تطبيق وقف الأعمال القتالية. لضمان

نجاح تنفيذ وقف الأعمال القتالية في الموعد المحدد، تستمر الحكومة السورية في التنسيق مع الجانب الروسي لتحديد المناطق والمجموعات المسلحة التي سيشملها وقف الأعمال القتالية طيلة مدة سريانه. وفي هذا الصدد، نعيد التشديد على أهمية ضبط الحدود ووقف الدعم الذي تقدمه بعض الدول إلى المجموعات المسلحة ومنع هذه التنظيمات من تعزيز قدراتها أو تغيير مواقعها؛ وذلك تفاديا لما قد يؤدي إلى تقويض هذا الاتفاق. كما تتمسك الحكومة السورية بحق قواتها المسلحة بالرد على أي خرق تقوم به هذه المجموعات الإرهابية ضد المواطنين السوريين أو ضد قواتها المسلحة.

لقد شارك وفد الجمهورية العربية السورية في محادثات جنيف الأخيرة بنية صادقة وجدية تامة بهدف الوصول إلى تسوية سياسية للأزمة في سورية. واليوم، أؤكد جاهزية الحكومة السورية للمشاركة الفعالة في أي جهد صادق يهدف للوصول إلى هذه التسوية السياسية التي يقرر فيها السوريون وحدهم مستقبلهم وخياراتهم عبر الحوار السوري – السوري، وبقيادة سورية ودون تدخل خارجي وبما يضمن سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها؛ وهي كلها أمور وردت في الفقرة التمهيدية الثانية من قراركم الأخير ٢٢٦٨ (٢٠١٦) الذي اتخذتموه للتو.

بناء على ما سبق، فإن الكرة من جديد في ملعب الأطراف الأخرى. وعلى هذه الأطراف أن تثبت صدق نواياها والتزامها بتسهيل تسوية الأزمة في سورية سياسيا، دون فرض شروط مسبقة على الشعب السوري، ودون التدخل في شؤونه الداخلية، وعبر وقف دعم الإرهاب أو التغطية عليه ووضع حد لممارسات بعض الدول التي تعرقل التسوية السياسية.

إن السوريين مدعوون للعمل على تعزيز المصالحات الوطنية وحشد كافة الجهود لدحر الإرهاب وإعادة الإعمار وبناء سورية المتجددة الواحدة الموحدة أرضا وشعبا والحفاظ على سيادتها وقرارها الوطني المستقل.

ختاما، أشارت الزميلة ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، في بيانها، إلى أنه حسب علمها لا وجود لجبهة النصرة في بلدة داريا، التي تقع في ضواحي دمشق، وهذا الكلام خاطئ جملة وتفصيلا لأن جبهة النصرة موجودة في بلدة داريا. وكالعادة، هذه قائمة أخرى جديدة أقدمها لكم تغطي أسماء المئات من القتلى الإرهابيين الذين قتلوا في سورية عام ٢٠١٥، ومعظمهم ينتمون لجبهة النصرة وتنظيم داعش وبعضهم قتل في داريا. المهم في الأمر أن الاسم الحقيقي لـ جبهة النصرة، ويعرفه خبراؤكم العاملون في اللجان الفرعية لمكافحة الإرهاب. الاسم الحقيقي هو تنظيم القاعدة في بلاد الشام. إذا، نحن نتحدث عن تنظيم القاعدة. من هو زعيم جبهة النصرة؟ هو الجولاني الذي كان اليد اليمنى للبغدادي زعيم تنظيم داعش، وانشق عليه وشكل جبهة النصرة في سورية. إذا، نحن نتحدث عن تنظيم القاعدة. زعيم جبهة النصرة هو الجولاني. والجولاني بايع الظواهري، زعيم تنظيم القاعدة. إذا جبهة النصرة تابعة للقاعدة.

الظواهري عين مفتيا سعوديا لقطع الرؤوس وأكل الأكباد والقلوب، ليكون مفتيا لجبهة النصرة في إدلب، بسورية. هنا لدينا رئيس تنظيم القاعدة يعين مفتيا سعوديا له عند جبهة النصرة في سورية. هذا المفتي اسمه عبدالله المحيسن، واسمه موجود على قائمة مجلس الأمن للكيانات والأفراد الراعية للإرهاب. هذه هي جبهة النصرة التي يحاول البعض إغفال ذكرها في بياناتهم لعل وعسى أن يتم استثناء جبهة النصرة من استمرار مكافحة الإرهاب في سورية. وجبهة النصرة هذه هي جزء من أحرار الشام، التنظيم الإرهابي الآخر الذي اخترعته المخابرات التركية، والذي يعمل في شمال سورية، قرب الحدود السورية التركية.

البعض، خرج عن أحكام القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) بمجرد اتخاذه اليوم، عندما بدؤوا بالحديث عن أشياء لا علاقة لها بهذا القرار. ولذلك، أنا أريد أن أدعو من على هذا المنبر ممثلي تلك الدول الذين تحدثوا عن بلادي بطريقة غير لائقة تنتهك أحكام القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) إلى أن يبدأ الالتزام بأحكام هذا القرار من هذه القاعة، قبل أن نطالب بتطبيق الالتزام خارجها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد أعضاء مجلس آخرون يودون أخذ الكلمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.